

Distr.
GENERAL

DP/1998/26
23 March 1998

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، جنيف
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المراقبة الداخلية

أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية

تقرير مدير البرنامج

موجز

يقدم التقرير الحالي عملاً بالترتيبات التي اتفق عليها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨. ويقدم التقرير تفاصيل خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية المقدمة من مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ويمكن الاطلاع في الفرع السادس على توصية مقدمة إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ إجراء.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١-٢ مقدمة - أولاً
٣	٣-٧ مراجعة الحسابات والمراقبة والمساءلة الداخلية - ثانياً
٤	٨-١١ التنظيم والموارد - ثالثاً
٥	١٢-١٣ مبادرات الخدمات ذات الجودة - رابعاً
٦	١٤-٥٠ خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية - خامساً
٦	١٥-١٤ معلومات عامة - ألف
٦	١٦-٢٢ المراجعة الداخلية للحسابات - باء
١١	٢٣-٢٧ المشورة الإدارية - جيم
١٢	٢٨-٤٧ التنفيذ الوطني - دال
١٤	٤٨-٥٠ العمليات الخاصة لمراجعة الحسابات والتحقيقات - هاء
١٤	٥١ الإجراء الذي يتخذه المجلس التنفيذي - سادساً

أولا - مقدمة

١ - يسر مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي الثاني عن خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية التي قدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٢ - وبالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المكتب يقدم أيضا خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفروع التقرير المتصلة بمراجعة الحسابات والمراقبة والمساءلة الداخلية؛ والتنظيم والموارد؛ ومبادرات الخدمات ذات الجودة تنطبق على المنظمات الثلاث. على أن مناقشة أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة التي تنفذ لحساب صندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ترد بالتفصيل في تقريرين يعكف على إعدادهما المدير التنفيذي للمكتب (DP/1998/24/Add.1) والمدير التنفيذي للصندوق (DP/FPA/1998/7).

ثانيا - مراجعة الحسابات والمراقبة والمساءلة الداخلية

٣ - مدير البرنامج ملتزم التزاما تاما بترسيخ ثقافة محسنة للمساءلة في المنظمة. سيكون من شأنها المساهمة في كفاءة تنفيذ أعمال البرنامج الإنمائي على نحو اقتصادي وكفاء وفعال. وعلاوة على ذلك فإن هذه الثقافة ستكفل تطبيق المديرين لأفضل معايير الإدارة واتباعها على الوجه الأكمل ومساءلة الموظفين من جميع المستويات عن أدائهم واستعمالهم للموارد.

٤ - ومن أجل تشجيع وجود مستوى جديد من المساءلة وتحقيقه فقد اقترح البرنامج الإنمائي، على ما وردت مناقشته في وثيقة المجلس التنفيذي DP/1996/35 إطارا جديدا للمساءلة، حظي بمساندة المجلس التنفيذي في قراره ٣٦/٩٦. وكما يذكر المجلس، فإن الإطار الجديد للمساءلة يتضمن العناصر الأربعة التالية: ولاية البرنامج الإنمائي ومهمته وأهدافه؛ والقيم المشتركة؛ والقدرات؛ والرصد والتعليم. وقد كلف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بمسؤولية تنسيق إطار المساءلة ومراقبته. وقد تحددت الأموال اللازمة للمساعدة في تنفيذ المرحلة الأولى، التي ستشمل ثلاث وحدات في المقر ومكتبا إقليميا وما يرتبط به من مكاتب قطرية.

٥ - وفي عام ١٩٩٦، أنشأ مدير البرنامج لجنة الاستعراض والمراقبة الإدارية للبرنامج الإنمائي. ومن أعضاء هذه اللجنة، التي يرأسها مدير البرنامج المعاون، وكيل الأمين العام لمكتب خدمات المراقبة الداخلية وكبار مديري البرنامج الإنمائي. وتقدم اللجنة المشورة وخدمات المراقبة بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والتقييم وغير ذلك من المسائل المتصلة بالمساءلة. ويقوم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بالعمل كأمانة للجنة، التي اجتمعت ثلاث مرات خلال عام ١٩٩٧.

٦ - وفي نهاية العام، وزع البرنامج الإنمائي على موظفيه نشرته الأولى عن المساءلة. وقد أوجزت تلك النشرة القرارات الناجمة عن عدد من حالات التأديب وسوء الأداء التي عولجت في أثناء عام ١٩٩٧. وكان القصد من النشرة هو تزويد موظفي البرنامج الإنمائي بتوجيهات بشأن القيم التنظيمية وبشأن السلوك والأداء غير المستوفيين لشروط الرضا.

٧ - ويسر مدير البرنامج أن يبلغ المجلس التنفيذي بأن أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة التي قام بها المكتب خلال السنة قد أسهمت في زيادة الوعي بأطر المراقبة الداخلية وفي تحسين الممارسات في جميع أجزاء المنظمة.

ثالثا - التنظيم والموارد

٨ - في مقر البرنامج، يتألف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء من مكتب المدير وخمسة أقسام هي: خدمات المراجعة الداخلية للحسابات؛ وخدمات الاستعراض والتحليل الإداريين؛ وخدمات التنفيذ الوطني؛ وخدمات مراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات المشاريع؛ وخدمات مراجعة الحسابات التابعة لصندوق السكان. وفي أثناء عام ١٩٩٧ عزز مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء مركزيه الإقليميين لخدمات مراجعة الحسابات وذلك عن طريق انتداب رئيسيين لهما مسؤولين أمام مدير البرنامج، وتعيين موظفين إضافيين. وحسب الوضع في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر كان لدى المكتب ٣٩ وظيفة مأذونا بها (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١ - الوظائف المأذون بها حسب الوضع في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء	مدير	رؤساء	مراجعون	مساعدو مراجعة	دعم	المجموع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١	-	-	-	١	٢
قسم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات	-	١	٥	-	٢	٨
قسم خدمات الاستعراض والتحليل الإداريين	-	١	١	٣	-	٥
قسم خدمات التنفيذ الوطني	-	١	٢	٢	-	٥
مركز الخدمات الإقليمية لمراجعة الحسابات (زمبابوي)	-	١	٣	-	٢	٦
مركز الخدمات الإقليمية لمراجعة الحسابات (ماليزيا)	-	١	٢	-	-	٣
المجموع الفرعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١	٥	١٢	٥	٥	٢٩
قسم خدمات مراجعة الحسابات، مكتب خدمات المشاريع	-	١	٤	١	١	٧
مكتب خدمات مراجعة الحسابات، صندوق السكان	-	١	١	-	١	٣
المجموع	١	٧	١٨	٦	٧	٣٩

٩ - وبالإضافة إلى الموارد من موظفي المراجعة الداخلية للحسابات، فقد تعاقد المكتب مع شركات للمحاسبة العامة من أجل إجراء مراجعات لعمليات المكاتب القطرية في منطقة أفريقيا ومنطقة الدول العربية.

١٠ - وقد ووفق على موارد جديدة في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لتمكين المكتب من فتح مركزين إقليميين لخدمات مراجعة الحسابات (واحد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ١٩٩٨ وواحد في منطقة الدول العربية في عام ١٩٩٩). وبالإضافة إلى ذلك وفرت أموال لتوسيع التعاقد على عمليات مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩ سيكون هناك نظام قائم لتوفير الأموال للتعاقد على عمليات مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية كل سنتين.

١١ - ووفقا للتوصيات المقدمة من المجلس الخارجي لمراجعي الحسابات، قام المكتب في شباط/فبراير ١٩٩٧ بتحويل المسؤولية عن تنسيق إنتاج وتوزيع كتب دليل البرنامج الإنمائي إلى شعبة سياسات وإجراءات التنسيق التابعة لمكتب دعم السياسات والبرامج. وشمل التحويل أيضا نقل ثلاث وظائف من وظائف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء كانت متصلة بأنشطة شعبة سياسات وإجراءات التنسيق/ مكتب دعم السياسات والبرامج (الآن شعبة سياسات وإجراءات التنسيق/ فريق دعم العمليات).

رابعا - مبادرات الخدمات ذات الجودة

١٢ - للنهوض بجودة خدماته وممارساته، واصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء برنامجا الخاص بمبادرات الخدمات ذات الجودة الذي بدأه في عام ١٩٩٦، الذي تعزز بفضل تدريب جميع موظفي المقر في حلقة عمل استمرت ثلاثة أيام كان موضوعها تحقيق التغيير عن طريق العمل الجماعي. ويسعى المكتب من خلال هذه الممارسة، التي تؤكد على رضا العملاء وأصحاب المصلحة، فضلا عن اشتراك الموظفين وابتكارهم، إلى أن تصبح: (أ) بالنسبة للعملاء، أداة للتعليم وأداة للرقابة والإشراف؛ و (ب) بالنسبة لأصحاب المصلحة، أداة لتحسين الأداء والمساءلة. وكان من النتائج التي أسفرت عنها هذه العملية تعيين فريق تنسيق التغيير لتنسيق أعمال مبادرات الخدمات ذات الجودة وكذلك لجني ثمار التدريب الذي قدم بشأن العمل الجماعي.

١٣ - وقد أنشئت تسعة أفرقة للمبادرة أعدت المهام الخاصة بلامركزية الإدارة والعقود والدعم الإداري، والموارد البشرية، والتشغيل الآلي للمكاتب، واقتسام المعلومات، وتقنيات مراجعة الحسابات، والممارسات الفنية، والإبلاغ والاتصالات. وكان من النتائج التي تحققت من هذه العملية الموافقة على مبادئ توجيهية بشأن الاختصاصات الأساسية، وورقات العمل، وعمل استعراض مستقل. وفي نهاية عام ١٩٩٧، كانت جميع أفرقة المبادرة تعكف على إعداد خطط عمل لعام ١٩٩٨ لمساندة اتفاق المدير مع البرنامج الإنمائي.

خامسا - خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية

ألف - معلومات عامة

١٤ - توجز المعلومات الواردة في الجدول ٢ أدناه إنجازات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خلال السنة. وبوجه عام، فقد أصدر المكتب ١٤١ تقريرا خلال عام ١٩٩٧. ومما له أهمية خاصة أنه أجرى ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات بالاشتراك مع المجلس الخارجي لمراجعي الحسابات، واستعراضا لبعض جوانب مكتب قطري أجراه بالاشتراك مع المراجعين الداخليين للحسابات في منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومن المزمع أن يجري مستقبلا مزيدا من الجهود المشتركة.

الجدول ٢ - خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة المقدمة في عام ١٩٩٧

جارية (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)	تقارير مصدرة	مشاريع بدأ العمل به	جارية (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)	
٥٧	٤٨	٦٩	٣٦	البرنامج الإنمائي - خدمات المراجعة الداخلية للحسابات
٣	٨	٦	٥	خدمات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني
٤	٢٥	٢٤	٥	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٩	٤٣	٢٩	٢٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان - خدمات المراجعة الداخلية للحسابات
١٢	١٧	٢٤	٥	عمليات خاصة لمراجعة الحسابات/التحقيقات
١٠٥	١٤١	١٦٢	٨٤	المجموع

١٥ - وخلال العام، نظم المكتب دورة دراسية مدتها خمسة أيام لتدريب معظم موظفيه الفنيين على التحقيقات. وحضر هذه الدورة أيضا عدد من المشاركين من منظمات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك عقدت حلقة عمل لمدة يومين بشأن النهج القائمة على المخاطرة في مجال التخطيط لمراجعة الحسابات، كما نظم مكتب الموارد البشرية دورة دراسية مدتها ثلاثة أيام لتدريب جميع موظفي المكتب العاملين في نيويورك.

باء - المراجعة الداخلية للحسابات

١٦ - قدم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خلال عام ١٩٩٧ خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى ٦٩ مكتبا من المكاتب القطرية البالغ عددها ١٣٢ مكتبا، وأصدر ٤٨ تقرير مراجعة داخلية للحسابات، تضمنت ٢٥٥ ١ توصية، قبلت منها الجهات التي روجعت حساباتها ٩٣٥ توصية (٧٥ في المائة)

نفذت أو يجري تنفيذها. وتجري متابعة التوصيات الباقية التي يبلغ عددها ٣٢٠ توصية (٢٥ في المائة). وفيما يلي توزيع التوصيات حسب المهمة:

١٨٨	المنظمات والعمليات المالية
٣٠٦	المسائل البرنامجية
٢٧٥	الإدارة العامة
٣٤٥	إدارة شؤون الموظفين
١٤١	التشغيل الآلي للمكاتب
<u>١ ٢٥٥</u>	<u>المجموع</u>

١٧ - وقد حددت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المسائل التالية التي تترتب عليها آثار في جميع أجزاء المنظمة.

١ - التنظيم والعمليات المالية

١٨ - الدعم المقدم إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين - في الماضي كان الممثلون المقيمون للبرنامج الإنمائي/المنسقون المقيمون للأمم المتحدة ينفقون قدرا كبيرا من الوقت، يصل إلى ٥٠ في المائة من وقتهم، في محاولة النهوض بالمهام المتزايدة المسندة إلى الممثل المقيم. ورغم إتاحة المساعدة المؤقتة من خلال بعض المصادر، فإن الموظفين المتفرغين لم يكونوا دائما متاحين لمساعدة الممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين في تنفيذ ومتابعة مهام المنسق المقيم. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح على الممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين إما أن "يضحوا" بأمسياتهم وعطلات نهاية الأسبوع أو "الإثقال" على زملائهم العاملين في المكاتب القطرية. ومن شأن إنشاء وحدة صغيرة تتكون من موظف أو اثنين تلحق بمكتب المنسق المقيم أن يعمل على التسهيل المنتظم للجهود التي يبذلها الممثلون المقيمون/المنسقون المقيمون في تنفيذ ومتابعة مهام المنسق المقيم. وقد يكون من السبل الفعالة التكاليف لعمل ذلك أن يتم اختيار الموظفين العاملين في الوحدة من بين أخصائيي برنامج متطوعي الأمم المتحدة أو موظفيه الوطنيين حسب مقتضى الحال.

١٩ - سلطة التوقيع على اتفاقات التمويل المشترك من الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي - يمنح النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي لمدير البرنامج السلطة، ما لم يفوضها رسميا، للتوقيع على اتفاقات الصناديق الاستثمارية التي تبرم مع المانحين. على أن إدارة برنامج متطوعي الأمم المتحدة قامت بتوقيع عدد من مثل تلك الاتفاقات دون أن يقوم مدير البرنامج مسبقا بتفويض تلك السلطة بالشكل السليم. ونظرا إلى أن مثل هذه الحالة نضسها قد تنشأ بالنسبة لصناديق أخرى يديرها البرنامج الإنمائي، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة تأكيد القواعد لجميع المديرين. ومكتب الخدمات المالية والإدارية يعكف حاليا على صياغة مبادئ توجيهية بشأن ممارسة الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي لسلطة التوقيع على اتفاقات بشأن الترتيبات الممولة بالكامل والترتيبات القائمة على اقتسام التكاليف.

٢٠ - ممارسة البرنامج الإنمائي لمسؤولية اعتماد المبالغ التي تدفع نيابة عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى - فيما عدا صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي اللذين توجد لديهما ترتيبات خاصة بهما لاعتماد الصرف، تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بدفع مبالغ نيابة عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى بناء على إذن تصدره تلك المنظمات. وفي بعض المكاتب القطرية تمثل تلك المدفوعات نسبة ٧٥ في المائة من مجموع ما تدفعه من مبالغ. وبالنسبة لتلك المعاملات، فإن الموظفين الذين يكلفون بهذه المهمة يمهرون قسائم الصرف بتوقيعهم بصفتهم موظفين منوطين بمسؤولية اعتماد الصرف. وقد طلبت المكاتب القطرية تعديل الدليل المالي للبرنامج الإنمائي لكي ينص صراحة على أن قيام المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي باعتماد قسائم الصرف لا يعدو أن يكون لمجرد التصرف كوكلاء دفع وأن سلطة الصرف تظل من اختصاص المنظمة التي أذنت بالدفع. ويعكف مكتب الخدمات المالية والإدارية على إعادة النظر في أحكام الدليل المالي للبرنامج ذات الصلة بالأمر.

٢١ - المتابعة مع الحكومات بشأن مساهماتها في تكاليف المكاتب القطرية - في نهاية عام ١٩٩٧ كانت مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب القطرية لا تزال معلقة السداد في عدد من البلدان. وإذا كانت الأسباب الكامنة وراء تأخر الحكومات في دفع مساهماتها قد اختلفت، فإن المشكلة قد أثرت على إدارة البرنامج الإنمائي لشؤونه النقدية. وقد طلب إلى المكاتب القطرية المعنية أن تتابع هذا الأمر بقوة مع الحكومات وأن تعمل على كفاءة دفع المبالغ المستحقة في مواعيدها.

٢٢ - قوائم البائعين - لوحظ أن البائعين يدرجون أكثر من مرة في نظام المحاسبة الآلي للمكاتب الميدانية في عدد من المكاتب القطرية. ومن شأن ذلك أن يفتح المجال لإمكانية ازدواج دفع الفواتير، وخاصة لدى الاعتماد على معلومات ذلك النظام في الوقوف على ما إذا كان الدفع قد تم أم لا، وقد يؤدي إلى الغش كنتيجة لافتقاد الرقابة الداخلية. وقد طلب إلى المكاتب القطرية أن تدقق بانتظام قوائم البائعين.

٢٣ - الحائزون لاتفاقات الخدمة الخاصة بصفتهم موظفين مسؤولين عن اعتماد الصرف ولهم حق التوقيع المصرفي - كان الفرد الذي يتم تعيينه في مكتب قطري بموجب اتفاق خدمات خاصة للقيام بواجبات وظيفة مدير العمليات يخول بالتصرف بصفة مسؤول عن اعتماد الصرف ويعطى حق التوقيع المصرفي. وحيث أن الموظفين الذين يعينون بموجب اتفاقات خدمات خاصة لا يخضعون للنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة وأن عقد الخدمات الخاصة العادي الحالي لا يتضمن شرطا يتناول مساءلة المتعاقدين، فإن مثل ذلك التفويض لا يوفر للبرنامج الإنمائي أساسا تعاقديا يمكن الاستناد إليه في مساءلة المتعاقدين في حالة الاستخدام غير السليم لسلطتهم المالية بما يؤدي إلى وقوع خسائر على المنظمة. وهذه مسألة لها أهميتها بالنظر إلى أن السلطة المالية قد توسعت لتشمل "الموظفين العاديين" بدلا من اقتصارها على "الموظفين المسؤولين" كما كان عليه الحال في الماضي. ويقوم مكتب الخدمات المالية والإدارية حاليا بالتشاور مع القسم القانوني التابع لمكتب الموارد البشرية للاتفاق على شرط يدرج حسب الحاجة في اتفاقات الخدمات الخاصة.

٢ - المسائل البرنامجية

٢٤ - الإدارة المالية البرنامجية - نظرا إلى التغييرات التي طرأت على الطرائق البرنامجية، فقد أصبح نظام إدارة البرامج والمشاريع القديم يعتبر غير مناسب في كثير من الجوانب. وريثما يتم تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية فإن عددا من المكاتب القطرية لجأ إلى وضع أنظمة (باستخدام برمجيات الجداول الحسابية في معظم الأحوال) لإدارة الميزانيات والنفقات البرنامجية. وقد تحددت بعض المسائل في هذا الشأن. مثال ذلك أن مكتبا قطريا، استخدم برمجيات لوتس لمراقبة النفقات، اقترض ٤ ملايين دولار من فترة البرمجة التالية ولاحظ فيما بعد أن وفورات مقدارها ١,٤ ملايين دولارات تحققت في فترة البرمجة الجارية. ومع تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الذي بدأ في عام ١٩٩٧، فإن هذه المسألة ينبغي أن تحل.

٢٥ - انخفاض معدلات تنفيذ البرامج - رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها البرنامج الإنمائي في المقر وفي المكاتب القطرية، كانت معدلات تنفيذ البرامج في بعض البلدان لا تزال منخفضة بالقياس إلى الالتزامات. ومن أسباب ذلك طول الفترة التي يستغرقها إعداد البرامج والمشاريع، وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، التعقيد والضيق الشديد للإجراءات والأنظمة الحكومية الخاصة بالمشتريات وتعيين الموظفين في بعض البلدان. ويجري بذل مزيد من الجهود في مقر البرنامج الإنمائي وفي المكاتب القطرية لتحسين معدلات تنفيذ البرامج.

٢٦ - مراقبة البرامج والمشاريع الجارية - ممارسة المراقبة في حينها على أنشطة البرامج والمشاريع الجارية تشكل إحدى طرق ضمان التنفيذ السليم لتلك الأنشطة وضمان جودتها. ووفقا لدليل البرنامج الإنمائي للبرامج والمشاريع، فإن اجتماعات الاستعراض الثلاثي وتقارير تقييم أداء المشاريع تشكل جزءا من الآلية المقررة للمراقبة. وقد لوحظ أن الكثير من تلك الاستعراضات والتقارير لم تتم ولم تقدم في الوقت المناسب.

٢٧ - المشاريع التي اكتمل تشغيلها - لدى جميع المكاتب القطرية تقريبا عدد من المشاريع التي اكتمل تشغيلها ولم تقفل ماليا في حينه. ومن أسباب ذلك: تأخر استلام التقارير النهائية عن تنفيذ البرامج وقوائم المعدات التي اشترت من الوكالات المنفذة؛ وتأخر إكمال الإجراءات الرسمية لنقل المعدات من الحكومات؛ وانعدام اهتمام المكاتب القطرية بالمشاريع التي اكتمل تشغيلها. ونتيجة لما تقدم، فإن اجتماعات الاستعراض الثلاثي لم تعقد والتقارير النهائية عن المشاريع لم تنجز في الوقت المناسب مما أدى إلى التخلف عن إنجاز التنقيحات النهائية للمشاريع والإبلاغ عن إنجازات المشاريع.

٣ - الإدارة العامة

٢٨ - صيانة واستكمال بيانات نظام مخزونات المكاتب الميدانية - أسفرت عمليات مراجعة الحسابات عن وجود عدد من الأخطاء في بيانات النظام منشؤها عدم الدقة في تسجيل البنود ووجود أخطاء في تكاليفها المثبتة. ولوحظ أيضا أن بعض المكاتب القطرية لم تجر جردا عينيا لمدة سنوات، وأن بيانات

الجرد المحتفظ بها في مقر البرنامج الإنمائي وفي المكاتب الميدانية لم تطابق. وعلاوة على ذلك فإن الأمر يدعو إلى قيام المكاتب القطرية بتوسيع جهودها لصيانة واستكمال مخزونات برامجها على النحو السليم.

٢٩ - الزيادة في عدد مركبات المكاتب - أصدر البرنامج الإنمائي تعميماً في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ قرر فيه مبادئ توجيهية ومعايير لتحديد عدد المركبات المأذون بها في كل مكتب من المكاتب القطرية على أساس مركبة للممثل المقيم ومركبة لكل ثلاثة من الموظفين الفنيين. على أنه لوحظ أن بعض المكاتب القطرية لا تزال تحتفظ بمركبات يزيد عددها على العدد المقرر لها.

٤ - إدارة وتنظيم شؤون الموظفين

٣٠ - متطلبات تدريب الموظفين والتنظيم - تتاح كل سنة لعدد من موظفي المكاتب القطرية فرص للالتحاق ببرامج للتدريب، إما محلياً أو في الخارج. كما أن كثيراً من الموظفين الآخرين يلتحقون بحلقات عمل ودورات دراسية تدريبية في مجال اللغات والمعدات والبرمجيات الحاسوبية. على أنه لوحظ أنه لم يبذل سوى القليل من الجهود لتقويم أثر هذه البرامج التدريبية. ولوحظ أيضاً أن الحاجة تدعو إلى الربط رسمياً بين برامج وحلقات العمل التدريبية وبين احتياجات المكاتب. وقد شرع مكتب الموارد البشرية في عملية لتقويم أثر الدورات التدريبية.

٥ - التشغيل الآلي للمكاتب

٣١ - نظام مخزونات المقر - أجري استعراض في الربع الثاني من العام للبرنامج التطبيقي المسمى نظام مخزونات المقر. وذهب الرأي عموماً إلى أن هذا البرنامج التطبيقي تشوبه عيوب كبيرة فيما يتعلق باكتمال ودقة البيانات وأساليب بيان الأخطاء. ورغم أن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء اقترح حلولاً تصحيحية على الأجل القصير بشأن العيوب التي تحددت في عملية المراجعة، فإن المكتب يعتقد أن الحل الأكفأ ينبغي أن يكون النظر في أمر الاستعاضة عن النظام بنظام أوتوماتي يتم ربطه بنظام أوتوماتي للمقتنيات أو المشتريات. وقد أبدت شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية موافقتها على تقرير المكتب بشأن هذا الموضوع وتعكف حالياً على النظر في عدة بدائل لاختيار نظام للمخزونات من بينها يمكن ربطه بنظام للمشتريات بإمكانه تسجيل كل بند من بنود الموجودات تشتريه المنظمة.

٣٢ - النظام المتكامل للمعلومات الإدارية - العام ٢٠٠٠ - حضر مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، في الربع الثاني من عام ١٩٩٧، عرضاً أجري للنظام المتكامل للمعلومات الإدارية الذي طورته الأمم المتحدة. وبناءً على هذا العرض وعلى المناقشات التي أجريت مع الشركة الاستشارية التي اشتركت في تطويره، أعد المكتب ملاحظات تفصيلية بشأن نقاط الضعف التي تشوب النظام وتتطلب مزيداً من التحليل، قدمت إلى فريق مشروع النظام المتكامل للمعلومات الإدارية. ويضم المكتب أن يكلف مراجعه المختص بنظم المعلومات بالعمل على أساس التفرغ في عام ١٩٩٨ ضمن فريق النظام المتكامل للمعلومات الإدارية - العام ٢٠٠٠. حيث أن تطوير هذا النظام يحمل في طياته أعلى مستوى من الخطر إذا لم يتم في

الموعد المحدد تطويع نظامي المعلومات المالية الموجودين لدى الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للتعامل مع العام ٢٠٠٠.

جيم - المشورة الإدارية

٣٣ - في ظل عملية التغيير ٢٠٠١ الجارية في البرنامج الإنمائي واتباع نهج استباقي ووقائي، واصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في عام ١٩٩٧ تكريس موارد كبيرة لتقديم الخدمات الاستشارية لمساعدة مديري البرنامج الإنمائي.

٣٤ - وقد شملت بعض الخدمات الاستشارية التي ساهم بها المكتب في عمليات تقييم إطار المراقبة الداخلية ما يلي: المشاركة في أعمال لجنة الإدارة المتكاملة للبرامج ولجنة مراقبة إدارة البرامج؛ واستعراض متطلبات مراجعة حسابات الأنشطة التي يمولها مانحون محددون وينفذها البرنامج الإنمائي؛ وتطوير مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر للتطبيق على معاملات القطاع الخاص مع البرنامج الإنمائي؛ وتزويد الإدارة العليا ببيان للمسائل التي يحتمل أن يأخذها البرنامج الإنمائي في الاعتبار تحضيراً للتعاون الكبير مع مؤسسات المجتمع المدني وبالمشورة بشأنها؛ وتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن العمليات التأديبية.

٣٥ - وعلى غرار الخدمات المبينة أعلاه، أسدى المكتب أيضاً خدمات هامة كان هدفها تحسين الوعي بالمساءلة وممارستها في البرنامج الإنمائي. وكان نطاق تلك الخدمات الاستشارية واسعاً وشملت تقديم المشورة بشأن أطر المراقبة الداخلية التي زود بها الممثلون المقيمون ومجموعة من المديرين (مثل نواب الممثلين المقيمين ومديري العمليات).

٣٦ - وشارك المكتب أيضاً في فرق عمل ساهمت في زيادة المساءلة وتحسين الأداء. ويواصل المكتب المشاركة في فرقة عمل رئيسية يقودها مكتب الشؤون المالية والإدارة تقوم باستعراض التطبيقات الأساسية للمراقبة الداخلية في جميع أجزاء البرنامج الإنمائي، مع الاهتمام بمهام موظف الاعتماد وموظف الموافقة.

٣٧ - وقدم المكتب المشورة بشأن تطوير نظم معلومات، أهمها نظام إدارة المعلومات المالية والنظام الإلكتروني لإدارة الوثائق. وقد اشترك المكتب في العمل مع فريق المشروع لاستعراض الضوابط الداخلية، والأمن وتتبع دورة مراجعة الحسابات، وأبلغ نتائج تحليل الضوابط الداخلية إلى أعضاء فريق المشروع مباشرة لإدخالها في تصميم المشروع.

دال - التنفيذ الوطني

٣٨ - تطلب المادة ١٧-٢ من النظام المالي للبرنامج الإنمائي من الحكومات تقديم تقارير مالية مراجعة عن المشاريع والبرامج المنفذة على الصعيد الوطني. ومهمة قسم التنفيذ الوطني التابع للمكتب هي إدارة ورصد عملية مراجعة الحسابات.

٣٩ - وقد جرت عادة المكتب على مدار السنين على التعاون بصورة وثيقة مع مجلس مراجعي الحسابات من أجل تقرير تدابير تتيح إلغاء شرط مراجعة المصروفات للمراجعة للتنفيذ الوطني من تقارير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وقد أعرب مراجعو الحسابات الخارجيون عن عدم الارتياح إزاء نطاق شمول مراجعة الحسابات والمكتب يتعاون معهم من أجل إيجاد الوسائل التي تمكن من زيادة التغطية.

٤٠ - ويقوم المكتب، بالتعاون مع المكاتب القطرية، بوضع خطط لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني تتمشى مع المادة ١٧-٢ المنقحة من النظام المالي، التي تقضي بمراجعة حسابات كل مشروع مرة واحدة على الأقل أثناء ديمومته. وبالنسبة لمراجعة حسابات عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وبالتشاور مع مراجعي الحسابات الخارجيين، بذل جهد لتحديد المشاريع الكبيرة التي لها مستوى معين من المصروفات، مع أخذ مفهوم مرة أثناء ديمومة المشروع في الاعتبار، مما سيتيح تلقي ٦٥ في المائة على الأقل من تغطية المصروفات للمراجعة بحلول ١٥ حزيران/يونيه من كل عام.

٤١ - وأثناء عام ١٩٩٧، واصل المكتب العمل في سبيل تحقيق أهداف مقرر مجلس الإدارة ١٨/٨٨ بشأن التنفيذ الحكومي. وقد اضطلع المكتب بست مهام مراجعة وأكمل خمسة تكليفات بالمراجعة من عام ١٩٩٦. وبحلول نهاية السنة كان قد أصدر ثمانية تقارير. على أن المكتب لا يستطيع وقت كتابة هذا التقرير أن يثبت معدل تنفيذ التوصيات حيث لم يتسن للمكتب أن يقوم بأية متابعة للتقارير المراجعة المصدرة.

٤٢ - وكانت المسائل الرئيسية التي انبثقت من مهام مراجعة حسابات التنفيذ الوطني المضطلع بها في عام ١٩٩٧ مماثلة في معظمها لنظيراتها في عام ١٩٩٦، ويمكن تلخيصها كالتالي:

(أ) لا تجري المكاتب القطرية بشكل ثابت تقييما للقدرات قبل الاشتراك في طريقة التنفيذ الوطني، مما يسفر عن عدم وجود قدرة إدارية أو عن إدارة غير سليمة وغير ذات كفاءة للمشاريع؛

(ب) عدم وجود تعليمات بشأن سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءاته أو عدم وضوح هذه التعليمات؛

(ج) عدم تعريف جميع الأطراف المعنية في مرحلة مبكرة بنظام المحاسبة المالية للتنفيذ الوطني، بما في ذلك إجراءات ومتطلبات إدارة الميزانية ورصدها وتقييمها، مع ما ينجم عن ذلك من أخطاء وإهمال؛

(د) تأخر البرنامج الإنمائي في تسليم البيانات المالية في نهاية العام، وإرسال بعضها وفيه كثير من الأخطاء؛

(هـ) عدم نقل الخبرة الفنية التي لدى موظفي البرنامج الإنمائي إلى مديري المشاريع وعدم كفاية المراقبة المالية والإدارية من جانب بعض المكاتب القطرية لعمليات المشاريع؛

(و) تنفيذ المشاريع بواسطة مؤسسات مستقلة ذاتيا لا تشملها سلسلة المساءلة التي أنشأتها حكومات بلدان البرنامج؛

٤٣ - وقد نظرت المسائل المبينة أعلاه أثناء وضع المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ١٩٩٧ بشأن التنفيذ الوطني، وسيقوم المكتب بمتابعتها أثناء المناقشات التي تجري مستقبلا مع الموظفين العاملين في المكاتب القطرية، والمسؤولين الحكوميين، ومراجعي الحسابات، ومديري المشاريع.

٤٤ - وما زال تقديم البلدان لتقارير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب مسألة تكتنفها بالمشاكل. فرغم توجيه رسائل تذكيرية عديدة إلى المكاتب القطرية بشأن أهمية الالتزام بالموعد النهائي في ٣٠ نيسان/أبريل لتقديم تقارير مراجعة الحسابات، لم يقدم تقارير المراجعة في الموعد المحدد سوى ٥٠ بلدا تبلغ نفقاتها المراجعة ٤٥٦ مليون دولار. وإجمالا تلقى المكتب تقارير مراجعة أثناء عام ١٩٩٧ عن سنة ١٩٩٦ المنتهية من ١٠٦ بلدان تبلغ مصروفاتها المراجعة ٥٣٢ مليون دولار مما مجموعه ٨٩٧ مليون دولار من المصروفات المبلغ عنها.

٤٥ - وخلال عام ١٩٩٧ أعد ما مجموعه ١٠٠ رسالة تقييم جاءت نتيجة الاستعراض الذي أجراه المكتب لتقارير المراجعة المقدمة. وقد اتصل ٣٣ منها بتقارير المراجعة لعام ١٩٩٥ واتصل ٣٤ منها بتقارير المراجعة لعام ١٩٩٦. ورسائل التقييم الباقية البالغ عددها ٢٢ رسالة قيد الإعداد الآن لإرسالها إلى المكاتب القطرية في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٤٦ - وقد اضطلع المكتب بعمليات تقييم مكتوبة لتقارير المراجعة التي أعدها مراجعو الحسابات الحكوميون لأغراض إجراء تقويم لسير عمل المشاريع والبرامج؛ وسير عمل إدارة المشاريع والبرامج؛ والالتزام مراجعي الحسابات بنطاقات المراجعة، وهي العمليات المالية والهيكل التنظيمي والمراقبة الداخلية والرصد والتقييم والإبلاغ وإدارة المعدات.

٤٧ - وكشفت عمليات المراجعة المكتبية التي أجريت ما يلي:

(أ) لم يجر شمول عناصر نطاقات المراجعة بالكامل. ولئن كانت التعليقات والملاحظات قد قدمت عموما بالنسبة للعمليات المالية وإدارة المعدات، فقد كان عدد التعليقات على الرصد والتقييم والإبلاغ والإدارة محدودا؛

(ب) لم تكن التعليقات أو الملاحظات على النطاق المشمول بالمراجعة كافية مما جعل تقويم إدارة المشاريع محدوداً؛

(ج) وجود جوانب ضعف في إجراءات المراقبة الداخلية والهيكل الإدارية للمشاريع، بما في ذلك عدم كفاية عدد الموظفين، وعدم كفاية الوثائق الداعمة ونظم مسك السجلات وسوء إدارة المعدات؛

(د) وجود حالات من عدم ملاءمة أو عدم سلامة استعمال أموال المشاريع أو المعدات غير المستهلكة.

هـ - العمليات الخاصة لمراجعة الحسابات والتحقيقات

٤٨ - زاد عدد العمليات الخاصة لمراجعة الحسابات والتحقيقات زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٧، الأمر الذي كان له أثر كبير على قدرة المكتب على إكمال ما يقوم به من عمليات مراجعة الحسابات والاستعراض في مواعيدها المقررة.

٤٩ - وبالإضافة إلى الأنشطة المتصلة باحتياطي الإيواء الميداني، التي ظلت السبب في استعمال موارد كبيرة في عام ١٩٩٧، فقد حدد المكتب أثناء السنة ما مجموعه ٢٠ حالة جديدة. وعلاوة على ذلك، تم البدء في حالتين بالتعاون مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية التابع للأمم المتحدة، كما أجريت عمليتان خاصتان لمراجعة الحسابات بالاستعانة بـ موارد خارجية.

٥٠ - وقد نشر على جميع موظفي البرنامج الإنمائي في نهاية السنة العدد الأول من نشرة المساءلة التي تصدر سنوياً. وأوجزت تلك النشرة نتائج عدد من حالات سوء التصرف والحالات التأديبية.

سادساً - الإجراء الذي يتخذه المجلس التنفيذي

٥١ - قد يرى المجلس التنفيذي أن:

١ - يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج عن خدمات مراجعة الحسابات والمراقبة (DP/1998/26)؛

٢ - يعرب عن دعمه لاستمرار تعزيز موارد مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية.

— — — — —